الأمم المتحدة

A/73/321

الجمعية العامة

Distr.: General
13 August 2018
Arabic
Original: English

الدورة الثالثة والسبعون

البند ٢٥ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية: التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل التنمية

حالة التعاون فيما بين بلدان الجنوب

تقرير الأمين العام

موجز

يُقدَّم هذا التقرير استجابة لقرار الجمعية العامة ٧٢/٢٣٧، الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم إليها، في دورتها الثالثة والسبعين، تقريرا شاملا بشأن حالة التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ويركز التقرير على الدعم الذي قدمته منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لمبادرات الدول الأعضاء للتعاون فيما بين بلدان الجنوب على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية في جهودها لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، والاتفاقات الدولية ذات الصلة في فترة السنتين ٢٠١٧-٢٠١٨. وبالإضافة إلى ذلك، يسلط التقرير الضوء على حوارات السياسة العامة وعمليات تبادل المعرفة والشراكات فيما بين بلدان الجنوب التي تدعمها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، ويشير التقرير إلى العقبات التي يتطلب الأمر التغلب عليها ويقدم توصيات من أجل تمهيد السبيل للمضي قدما.

* A/73/150.

18-13361 (A) 050918 110918

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا – مقدمة

١ – وافق المجتمع العالمي، من خلال اعتماده لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠،[١] على خطة عمل من أجل الناس والكوكب وتحقيق الرخاء، مع اعتبار الهدف الرئيسي المتمثل في القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده شرطا لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة. وقد أوجدت خطة عام ٢٠٣٠ إحساسا بالغرض المشترك لكفالة تحقيق الرخاء للجميع على كوكب شامل للجميع وصحي. ويُسلط هذا التقرير، إلى جانب تقريرَي السابقَين بشأن حالة التعاون فيما بين بلدان الجنوب،[٢] الضوء على الأعمال المضطلع بها من جانب منظومة الأمم المتحدة دعما لجهود البلدان النامية الرامية إلى تنفيذ الخطة الجديدة والأولويات الوطنية لتلك البلدان بروح التضامن فيما بين بلدان الجنوب.

٢ – ويُبرز التقرير عدة اتجاهات إيجابية تتطلب الاهتمام والدعم المستمر من جانب جميع الأطراف المعنية، وهي: (أ) التدابير التي اتخذتها منظمات الأمم المتحدة لوضع التعاون فيما بين بلدان الجنوب في صميم أولوياتها الاستراتيجية، وفقا لرغبات البلدان النامية للإسراع بالتنمية المستدامة وفقا لشروطها؛ (ب) الجهود المبشرة بالخير التي تبذلها منظمات الأمم المتحدة والدول الأعضاء لتحويل التعاون فيما بين بلدان الجنوب إلى قوة لتحسين حصول الجنوب العالمي على الأدوات المختبرة للقضاء على الفقر، وتحقيق الأمن الغذائي، والابتكار الصناعي، والنمو الاقتصادي؛ (ج) الجهود المبذولة لدعم التعاون فيما بين المدن في بلدان الجنوب، حيث يتوقع أن يعيش ٦٨ في المائة من سكان العالم في مناطق حضرية بحلول عام ٢٠٥٠، بما في ذلك مناطق الجنوب العالمي الآخذه في التوسع سريعا.

٣ – وكما هو مبين في التقرير، وضع ما يقرب من ٣٠ من كيانات الأمم المتحدة سياسات وبرامج تستفيد من الخبرة والخبرة الفنية والتكنولوجيا وموارد كثيرة أخرى مما هو متاح في العالم النامي. وتحصل الدول الأعضاء، بشكل متزايد، على الدعم من منظمات الأمم المتحدة من أجل عقد حوارات السياسة فيما بين بلدان الجنوب، التي هي مَعين الأفكار المتعلقة بأفضل السبل للقضاء على الفقر، والجوع، وأشكال الحرمان الأخرى استنادا إلى حلول السياسة العامة التي وضعتها البلدان النامية وثبتت فعاليتها.

٤ – وبالإضافة إلى ذلك، يركز التقرير على نُهج ابتكارية عديدة، بما في ذلك مناسبات التعلم فيما بين بلدان الجنوب، ومنتديات الإنترنت، والشبكات، ومجتمعات الممارسة، وأفرقة الخبراء التي تدعمها منظمات الأمم المتحدة من أجل دعم قدرات البلدان النامية على إدارة المبادرات الإنمائية الخاصة بها بصورة أكثر فعالية، مع تسليط الضوء على العديد من الشراكات فيما بين بلدان الجنوب وشراكات التعاون الثلاثي التي تشارك فيها تلك المنظمات بنشاط. والجوانب البارزة في هذه الشراكات هي مراكز التميز والصناديق الاستئمانية التي أنشأتها عدة بلدان بالاشتراك مع وكالات مختلفة تابعة للأمم المتحدة لتسهيل التبادل فيما بين بلدان الجنوب في مجالات مختلفة.

٥ – ويظل إيجاد ثقافة تعاون متعدد الأطراف في المناطق وفيما بينها من صميم عمل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بهدف النهوض بالتكامل العالمي من خلال التحالفات فيما بين بلدان الجنوب. وفي هذا الصدد، تتصدر لجان الأمم المتحدة الإقليمية المبادرات المضطلع بها فيما بين بلدان الجنوب الرامية إلى

(١) القرار ١/٧٠.

(٢) A/72/297 و A/71/208.

إنشاء أو تعزيز النظم والآليات الضرورية لاتخاذ قرارات فعالة على الصعيدين الوطني والإقليمي. وجهزت هذه الأعمال أيضا المناطق المختلفة بنظم لجمع وتحليل البيانات الإحصائية ورصد التحديات المتمثلة في المخاطر الطبيعية وتغير المناخ.

٦ - وتأتي هذه التطورات جنبا إلى جنب مع زيادة في المساهمات الدولية المقدمة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل التنمية، حيث تجاوزت تلك المساهمات المساهمات المتلقاة في عام ٢٠١٣ البالغة ٢٠ بليون دولار: ونتيجة لزيادة المساهمات المقدمة من الصين والمملكة العربية السعودية والهند منذ عام ٢٠١٤ فصاعدا، قد يتجاوز مجموع المساهمات المقدمة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في عام ٢٠١٨ المستوى الذي تم تلقيه في عام ٢٠١٣.

٧ - وعلى الرغم من التقدم المحرز، يلاحظ التقرير أن ثغرات المعرفة والأعباء الإدارية والمالية لا تزال تعوق التعاون فيما بين بلدان الجنوب عن تحقيق الأثر الإنمائي الأمثل. ويحدد التقرير أيضا الصعوبات التي تصادفها بعض المنظمات في رصد وتقييم ما تقدمه من دعم للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وللتغلب على هذه العوائق، وافقت بعض المنظمات على اتباع نهج مخطط على نحو مشترك للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ووضعت أدوات ومنهجيات وتوجيهات من أجل تقييم مشاركتها في هذا الصدد على نحو أفضل.

٨ - ويُختتم التقرير بمجموعة من التوصيات كي ما تنظر فيها الدول الأعضاء، إلى جانب توصية أخرى أعتزم تقديمها للنظر فيها خلال مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، المقرر عقده في بوينس آيريس في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٩، بمناسبة الذكرى السنوية الأربعين لاعتماد خطة عمل بوينس آيريس لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

٩ - وقد اعتمد مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في إعداد هذا التقرير على المعلومات التي تم الحصول عليها من صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة ومن اللجان الإقليمية، وهي معلومات توضيحية أكثر من أن تكون مستفيضة في عرضها لطائفة مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب التي تدعمها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في فترة السنتين ٢٠١٧-٢٠١٨.

ثانيا - الدعم الذي تقدمه مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

ألف - إدماج وتعميم التعاون فيما بين بلدان الجنوب في أطر عمل سياسات واستراتيجيات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية

١٠ - أضفى كثير من منظمات الأمم المتحدة الطابع الرسمي على دعمها لتدفق الأفكار، والممارسات الجيدة، وخيارات السياسة، والتكنولوجيات، والحلول الإنمائية الأخرى بين البلدان النامية، بوصف ذلك جانبا رئيسيا من خطط عملها. ويتجلى هذا الالتزام في أطر العمل الاستراتيجية والخطط وبرامج العمل

والميزانيات لعدد من منظمات الأمم المتحدة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، والفترة ٢٠١٨- ٢٠٢١،[٣]، مما يؤكد أن قرابة ٣٠ من كيانات الأمم المتحدة تعتمد التعاون فيما بين بلدان الجنوب كإحدى الطرائق الفعالة لتقديم المساعدة التقنية، وإنشاء تحالفات تعاونية، وتعزيز التمويل الإنمائي وحشد المساهمات العينية لتحقيق التقدم الاجتماعي – الاقتصادي. وفي هذا الصدد، أنشأ كثير من منظمات الأمم المتحدة و/أو عزز وحدات متخصصة وأنشأ برامج مزودة بموارد بشرية ومالية مخصصة لغرض تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

١١ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، اعتمدت خطة عمل التعاون فيما بين بلدان الجنوب في الاجتماع الثالث والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، الذي عقد في بون، ألمانيا، كجزء من استراتيجية الأمين العام للعمل فيما يتعلق بتغير المناخ (٢٠١٧-٢٠٢١). ويدعم مكتب التعاون فيما بين بلدان الجنوب وينسق خطة العمل، التي هي دليل استراتيجي لجهود منظومة الأمم المتحدة في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

١٢ - ولتحسين التنسيق والاتساق بين الوكالات، تقوم ثلاث منظمات للأمم المتحدة مقرها روما، وهي منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأغذية العالمي، بدعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي سواء منفردة أو كفريق من أجل الوفاء بولايتها المشتركة المتمثلة في تحسين سبل الحصول على إمدادات كافية من الأغذية المغذية.

١٣ - فعلى سبيل المثال: يدعم برنامج الأغذية العالمي جهود البلدان النامية الرامية إلى تحقيق الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة بشأن القضاء على الفقر بحلول عام ٢٠٣٠، بتبادل الأدلة العملية بشأن الحلول المحلية وتسهيل تعبئة الدعم الإضافي التقني وفي مجال تنمية القدرات من بلدان أخرى؛ ويعترف الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بوصفهما من مجالات العمل الرئيسية في إطاره الاستراتيجي للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٥؛ واتخذت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة تدابير لتعميم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي ضمن سياستها وعملها التنفيذي، من أجل تعزيز المبادئ التوجيهية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، ووضع أدوات لدعم القدرات، بما في ذلك عن طريق التدريب الموجه ودورة ذات صلة للتعلُّم الإلكتروني لموظفي المنظمة.

١٤ - ويدعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة تبادلات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي ذات الصلة بالبيئة عن طريق قيادته للشراكة من أجل اقتصاد أخضر، وهي تعاون فيما بين الوكالات يستفيد أيضا من خبرة أربع منظمات أخرى للأمم المتحدة، وهي منظمة العمل الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث.

١٥ - وتؤكد هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) في خطتها الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ على دورها في دعم تنمية القدرات، وتبادل المعلومات والمعرفة وإنشاء الشراكات التمكينية. وفي هذا السياق، تعزز هيئة الأمم المتحدة للمرأة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بوصفه آلية فعالة وكفؤة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والغايات ذات الصلة الرامية إلى كفالة رفاه النساء والفتيات. واستراتيجيتها مصممة أيضا للتأكد من أن البلدان تتاح لها سبل

(٣) انظر A/72/297 و A/71/208 للاطلاع على تفاصيل بشأن الكيفية التي ضمنت بها فرادى منظمات الأمم المتحدة دعمها للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في الخطط الاستراتيجية وأطر العمل والميزانيات لكل منها.

الوصول للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والحلول الإنمائية لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وأن لدى المؤسسات الوطنية قدرات معززة لإنشاء شراكات جديدة وتسخير مصادر تمويل متنوعة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

١٦ - وعمم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي ضمن خطته الاستراتيجية وإطاره المتكامل للنتائج والموارد للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، تمشيا مع الالتزامات الواردة في منشوره المعنون ”الإسراع بالتنمية المستدامة: التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة“، الصادر في عام ٢٠١٦. وفضلا عن ذلك، يرتبط التزامه بشكل حاسم بالفرص والطلبات التي أطلقها اعتماد خطة عام ٢٠٣٠، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، في عام ٢٠١٥. وقد تعزز هذا التركيز من خلال الإصلاح الأخير لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية الذي اعتمدته الجمعية العامة في قرارها ٢٧٩/٧٢. وهذه العناصر تعزز دور التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بوصفه نهجا استراتيجيا متبعا داخل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية المعاد تنشيطها والقادرة بصورة أفضل على ربط الجهود الوطنية بشبكات التضامن والدعم الإقليمية والعالمية على المستوى القطري. وعلاوة على ذلك، تُتيح مهمة تحقيق التكامل التي يقوم بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كما هو ملاحظ في منصاته للدعم القطري، في جملة أمور، فرصة لنشر التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في صميم الجهود التي تقودها البلدان لتناول المشاكل الإنمائية المعقدة من أجل الإسراع بإحراز تقدم نحو تحقيق التنمية المستدامة. وتوفر منصات الدعم القطري أداة في الإمكان أن تكون قوية لتضمين التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في شبكة أوسع من الشراكات والإجراءات على المستوى الميداني، استنادا إلى درجة عالية من الإنشاء المشترك والملكية المشتركة داخل كيانات الأمم المتحدة والكيانات غير التابعة للأمم المتحدة. ولذلك تعزز هذه المنصات الدور التكميلي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال تقديم المساعدة الإنمائية التقليدية، فضلا عن فعاليته في تعزيز التغيير التحويلي. وفي الوقت ذاته، يعتبر التأكيد القوي على منصات الإبداع والتجريب وتبادل المعارف والخبرات والمهارات تأكيدا في محله المناسب بشكل خاص لأفكار وأغراض وممارسات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وتحقيقا لهذه الغاية، يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتنمية قدرات البلدان على إدراج خطة عام ٢٠٣٠، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ، والاتفاقات الدولية الأخرى، ضمن خطط وميزانيات التنمية الوطنية، وعلى تحليل التقدم المحرز نحو بلوغ أهداف التنمية المستدامة باستخدام حلول مبتكرة قائمة على البيانات.

باء - النهج الابتكارية المتبعة في دعم الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب

١٧ - هناك توافق آراء متزايد في كامل منظومة الأمم المتحدة على أن التعلُّم فيما بين بلدان الجنوب وتنسيق السياسات، ونقل الخبرات والتكنولوجيا فيما بينها، هي وسائل فعالة للإسراع بتحقيق التنمية المستدامة. وقد حدا الالتزام بالقضاء على الفقر وأشكال الحرمان ذات الصلة بكثير من منظمات الأمم المتحدة إلى دعم مبادرات بلدان الجنوب التي تعود بالنفع على أقل البلدان نموا والبلدان المنخفضة الدخل، فضلا عن البلدان المتوسطة الدخل.

١٨ - ولحفز إيجاد فرص عمل قائمة على المعرفة، يقوم مركز التجارة الدولية ببناء مهارات رقمية لتنظيم المشاريع في شرق أفريقيا استنادا إلى الخبرات التي يوفرها شركاؤه في كينيا والهند. ووفقا لمركز التجارة

الدولية، زادت الفجوة القائمة في المهارات سوءاً بفجوة بين الجنسين في قطاع تكنولوجيا المعلومات الآخذ في الاتساع. وكحل لهذا الوضع، يعمل مركز التجارة الدولية مع شركائه على تزويد الشباب من مختلف بلدان شرق أفريقيا بالمهارات والخبرات اللازمة للازدهار في اقتصاد المنطقة الرقمي المتنامي بسرعة. وتوفر مبادرة مركز التجارة الدولية المعنونة ''إنها تتحول إلى استخدام التكنولوجيا الرقمية'' للمرأة الكورية برنامج تدريب مدته ٤٠ يوما على وسائط التواصل الاجتماعي والتسويق الرقمي، تعقبه دورات تدريب داخلي في الشركات التي تطلب هذه المهارات. وثمة مبادرة أخرى، وهي برنامج التدريب الداخلي للهند وشرق أفريقيا، وهي تحدد خريجي تكنولوجيا المعلومات المبشرين بالخير من شرق أفريقيا وتلحقهم بدورات تدريب داخلي تتراوح مدتها بين ثلاثة وستة أشهر بشركات هندية، يعودون بعدها إلى بلدانهم وقد تحسنت مهاراتهم وزادت خبرتهم من أجل أن يساهموا في نمو قطاعات التكنولوجيا النابضة بالنشاط في المنطقة.

١٩ - وتدعم المنظمة العالمية للملكية الفكرية التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بهدف تعزيز قدرة النساء المخترعات. وذلك يلبي حاجة واضحة حيث أنه، وفقا للاستعراض السنوي لمعاهدة التعاون بشأن براءات الاختراع لعام ٢٠١٧ الذي تقوم به المنظمة العالمية للملكية الفكرية، تشمل نسبة قدرها ٣١ في المائة فقط من البراءات المقدمة لدى المنظمة أنثى واحدة على الأقل. ومن خلال تعاون مع مكتب الملكية الفكرية الكوري، تدعم المنظمة برنامجا تعليميا دوليا عن ''الأفكار، والاختراع، والابتكار، والملكية الفكرية''، يوفر للنساء التدريب على استخدام حقوق الملكية الفكرية حتى يمكنهن الاستفادة من قدرتهن الإبداعية.

٢٠ - وأصدر الصندوق الدولي للتنمية الزراعية منشورا عن السُبل الابتكارية للحد من الفقر وتخفيف آثاره من خلال تبادل المعرفة والخبرة فيما بين بلدان الجنوب داخل المناطق وفيما بينها،[٤] بما في ذلك تقديم الدعم لجهود الشباب الريفيين الرامية إلى تحديد وتبادل الحلول التي خففت من وطأة الفقر في المناطق الريفية في آسيا وأفريقيا. وهذه الأساليب تعزز التعلُّم، وتبادل المعرفة، وتوسيع نطاق الحلول العملية التي اختبرت ميدانيا وثبتت فعاليتها في الحد من الفقر.

٢١ - إن جعل المدن قادرة على التكيف مع الكوارث عن طريق التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي هو من صميم عمل استراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من أخطار الكوارث. وتدعم حملة يُضطلع بها في إطار هذه الاستراتيجية الدولية التبادلات فيما بين المدن عبر البلدان من أجل نقل المعرفة وتبادل الممارسات الجيدة والدروس المستفادة بهدف جعل المدن قادرة على التكيف مع الكوارث. ففي الأمريكتين، جرت ١٥ عملية تبادل فيما بين المدن في الأرجنتين، وبيرو، ودولة بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، والسلفادور، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وكولومبيا، والمكسيك، والولايات المتحدة الأمريكية.

٢٢ - ولإتاحة تكنولوجيات وعلاجات الصحة الجديدة لمن يحتاجونها، يُطبق المرفق الدولي لشراء الأدوية الذي تستضيفه وتديره منظمة الصحة العالمية نُهج التعاون فيما بين بلدان الجنوب لربط الكيانات المسؤولة عن تطوير الابتكارات بأشد الناس استفادة منها، وهم ذوو الأوضاع المحدودة الموارد المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والسل، والملاريا. وبالعمل مع تلك المؤسسات أو الجهات الفاعلة،

(٤) للاطلاع على المزيد من المعلومات انظر: https://www.ifad.org/documents/38714170/40257372/youth_engagement.pdf/ba904804-060c-49ed-83c5-bd5d70a99335

بما في ذلك الباحثون، والأكاديميون، وشراكات تطوير المنتجات، والقطاع الخاص وغيره من المعنيين بالبحث والتطوير في مجال التكنولوجيات الحديثة، يساعد المرفق الدولي لشراء الأدوية على تحديد المنتجات المبشرة بالخير القريبة من السوق التي تقدم حلولا صحية مبتكرة.

٢٣ - وفي عام ٢٠١٧، أطلق مكتب التعاون فيما بين بلدان الجنوب برنامج ”شباب من أجل الجنوب: برنامج القيادات الشبابية المتقدم“، بشراكة مع مكتب مبعوث الأمين العام المعني بالشباب، ومركز تمويل التعاون فيما بين بلدان الجنوب، والمؤتمر الإسلامي لمنتدى الشباب من أجل الحوار والتعاون، ومؤسسة *فريدسكوربسيت* نورواي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان. ويجمع البرنامج بين القادة الشبان من الحكومات ومختلف القطاعات من أجل التعلُّم وتكييف أدوات وأساليب التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لتوسيع نطاق حلول التنمية المستدامة في مجتمعاتهم المحلية ومؤسساتهم وبلدانهم. وعُقدت دورة توجيهية رائدة للبرنامج في إسطنبول، تركيا، في حزيران/يونيه ٢٠١٨، شارك فيها ٢٤ من المهنيين الشبان من ٢٢ بلدا ناميا.

٢٤ - ويقدم صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، من خلال أمواله المخصصة لمواجهة التحديات، حوافز لمقدمي الخدمات المالية من الجنوب لتوجيه حلولهم إلى الأسواق الناقصة الخدمات في أقل البلدان نموا وتبادل الدروس المستفادة مع الشركات الأخرى الموجودة في الجنوب العالمي. ويدعم الصندوق التعلُّم فيما بين بلدان الجنوب، ويساعد على إنشاء أسواق جديدة للحد من المخاطر في مجال الاستثمارات العامة والخاصة. وهو يقوم بذلك عن طريق دعم الابتكارات في مجالات مثل المدفوعات الرقمية من خلال برنامجيه: الأموال المتحركة للفقراء وميكروليد، اللذان يستهدفان بليونين من البالغين في أنحاء العالم ممن لا تتاح لهم سبل الحصول على الخدمات المالية.[٥] ويجلب الصندوق أيضا الخدمات المالية للسكان الذين يصعب الوصول إليهم وذلك من خلال برنامج الشمول المالي في منطقة المحيط الهادئ، الذي يديره بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بما في ذلك توفير التمويل من الاتحاد الأوروبي وحكومتي استراليا ونيوزيلندا.

٢٥ - ويستخدم برنامج التعاون التقني التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية آليات متعددة لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وهناك اتفاقات إقليمية، من بينها الاتفاق التعاوني الإقليمي الأفريقي للبحث والتطوير والتدريب، والاتفاق التعاوني للدول العربية الواقعة في آسيا للبحث والتطوير والتدريب في مجال العلم والتكنولوجيا النوويين، واتفاق التعاون الإقليمي لتعزيز العلوم والتكنولوجيات النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واتفاق التعاون الإقليمي للبحث والتطوير والتدريب في مجال العلم والتكنولوجيا النوويين لآسيا والمحيط الهادئ، أنشئت جميعها بهدف محدد هو تكثيف التعاون من خلال تنفيذ مشاريع التعاون التقني القائمة على الطلب.

(٥) انظر http://www.uncdf.org/microlead/homepage.

جيم – الإجراءات التي اتخذتها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية دعما لجهود الدول الأعضاء الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي

حوارات السياسة العامة والتنمية

٢٦ – زاد عدد حوارات السياسة العامة فيما بين بلدان الجنوب زيادة كبيرة. وهذه الحوارات التي قدمت لها الدعم منظمات الأمم المتحدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير تشمل مناقشات بشأن دور التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في مجال التعاون الإنمائي الدولي، فضلا عن التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ من منظور القضاء على الفقر، والتجارة والاستثمار، والتكامل الإقليمي، والتكافؤ بين الجنسين في مجال تنظيم المشاريع، وتنمية القدرات، والتحضر السريع.

٢٧ – وتدعم إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية حوارات السياسة العامة المتعددة الأطراف المعنية كجزء من منتدى التعاون الإنمائي الذي ينظم كل سنتين خلال الجزء الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نظمت الإدارة، بالاشتراك مع حكومة الأرجنتين، ندوة رفيعة المستوى للمنتدى في بيونس آيريس، في الفترة من ٦ إلى ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، موضوعها ”التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل تحقيق خطة عام ٢٠٣٠: بناء شراكات ابتكارية وشاملة“. وكانت الندوة بمثابة اجتماع تحضيري غير رسمي للاجتماع الرفيع المستوى للمنتدى لعام ٢٠١٨ ولمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٢٨ – ومن بين المواضيع الأساسية للحوارات التي يدعمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وكيانات أخرى للأمم المتحدة النمو الاقتصادي والتنمية البشرية اللذان يحفزهما تعزيز التجارة والاستثمار فيما بين بلدان الجنوب. وقام مكتب التعاون فيما بين بلدان الجنوب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من خلال مبادرة المفكرين العالميين بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بتنظيم حلقتي عمل في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨ لمناقشة السياسة العامة والبيئة القانونية المواتيتين للاستثمار فيما بين بلدان الجنوب من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وناقش المشاركون في هذين المنتديين مساهمات الاستثمار فيما بين بلدان الجنوب في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في آسيا (آب/أغسطس ٢٠١٧) وفي منطقة أوروبا ورابطة الدول المستقلة (أيار/مايو ٢٠١٨).

٢٩ – ولتعزيز التعاون الإقليمي والأقاليمي في أفريقيا، نظمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع الشركاء الرئيسيين، منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة عام ٢٠١٧ ليكون منصة لتبادل الآراء ومتابعة تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣، التي اعتمدها الاتحاد الأفريقي، وخطة عام ٢٠٣٠. ويقوم المنتدى، الذي يجتذب مشاركين من بلدان جنوبية أخرى بالإضافة إلى الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، بدور منصة قارية لتعزيز التعلُّم من الأقران وتبادل الحلول وأفضل الممارسات.

٣٠ – وقدمت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي خدمات التعاون التقني إلى منظمات إقليمية ودون إقليمية من أجل زيادة تعزيز جهود التكامل التي تقوم بها. وقدمت اللجنة توصيات إلى جماعة دول الأنديز وإلى اتحاد أمم أمريكا الجنوبية على السواء بشأن كيفية زيادة التجارة فيما بين بلدان المنطقة وبين أعضائهما. وبالإضافة إلى ذلك تعمل اللجنة على نحو مشترك مع رابطة

تكامل أمريكا اللاتينية ومؤسسة تنمية الأنديز بشأن إنشاء مرصد أمريكا اللاتينية وآسيا والمحيط الهادئ لتعزيز التعاون وتوثيق الروابط بين بلدان المنطقتين.

٣١ - وفي عام ٢٠١٧، سهلت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ عقد حوار بشأن السياسة العامة بين رائدات الأعمال والمسؤولين الحكوميين على هامش مؤتمر القمة المعني بالأعمال التجارية والاستثمار لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، بهدف كفالة إجراء حوار شامل من أجل صياغة السياسات الاقتصادية وسياسات تنظيم المشاريع الوطنية. وناقش المشاركون من البلدان الواقعة في منطقتي رابطة أمم جنوب شرق آسيا ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي العقبات الرئيسية والاستراتيجيات الابتكارية لتعزيز مباشرة المرأة للأعمال الحرة عبر منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

٣٢ - ودعما للنمو الاقتصادي المتكافئ، نظم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية مؤتمرا دوليا بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ بعنوان ”تسخير الابتكارات من الجنوب العالمي لدعم التحول الريفي“. وفي المؤتمر، الذي اجتذب ٥٠ من الوزراء الحكوميين، اعتمد المشاركون إعلان وخطة عمل برازيليا بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي،[٦] اللذين يُجملان الكيفية التي قرروا بها العمل معا في مجالات محددة لتعزيز هذا التعاون كأداة لمساعدة البلدان على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٣٣ - وأصبحت الفرص والتحديات الناجمة عن التحضر السريع شاغلا ملحا في الحوارات بين بلدان الجنوب. وعُقد المنتدى الوزاري العربي الثاني المعني بالإسكان والتنمية الحضرية في مدينة الرباط في يومي ٢١ و ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ لمناقشة التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة في منطقة الدول العربية. ووفر المنتدى، الذي حضره ممثلون من ٢٠ بلدا عربيا ومن شركاء آخرين، منصة للتفكر في التحديات القائمة والمستجدة التي تواجه البلدان العربية، وتفعيل الاستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة، وتحقيق الهدف ١١ من أهداف التنمية المستدامة بشأن جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة وآمنة وقادرة على التكيف ومستدامة.

٣٤ - وفي عام ٢٠١٧، شارك صندوق الأمم المتحدة للسكان في تنظيم مؤتمر دولي في يوغياكارتا، إندونيسيا، للاستماع إلى منظورات من الجنوب بشأن المدن المستدامة، والتنمية البشرية، والهجرة الدولية. وحضر المؤتمر وزراء حكوميون و ٢٥٠ مندوبا من ٢٦ دولة عضوا في المنظمة الحكومية الدولية ”شركاء في مجال السكان والتنمية“، ودعا المؤتمر إلى تعزيز استخدام بيانات السكان من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

٣٥ - وفي أيار/مايو ٢٠١٧، نظم برنامج الأغذية العالمي، بالاشتراك مع الصين، الندوة الدولية المعنية بالتعاون القائم على الطلب فيما بين بلدان الجنوب. وكان الهدف ترجمة الرؤية الاستراتيجية لبرنامج الأغذية العالمي إلى مساع عملية وسيطة فيما بين بلدان الجنوب عن طريق تلبية الطلبات القطرية بحلول صينية مناسبة تحقيقا لخطة عام ٢٠٣٠، وبخاصة الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة. وخلال الندوة، جُمع ٣٨ مقترحاً للقيام بمبادرات فيما بين بلدان الجنوب من مكاتب قطرية مختلفة تابعة لبرنامج الأغذية العالمي.

(٦) انظر: https://www.ifad.org/documents/38714174/40212353/Brasilia+declaration+and+action+agenda_21NOV2017.pdf/256b4a83-dea0-42ee-928d-647421b9e670.

تبادل المعرفة من أجل تنمية القدرات

٣٦ - يدعم كثير من منظمات الأمم المتحدة التعاون فيما بين بلدان الجنوب استجابة لطلبات الدول الأعضاء للحصول على المساعدة من أجل تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية على وضع وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية. وقد زادت ممارسات التعاون فيما بين بلدان الجنوب المستخدمة لتبادل المعرفة والخبرة والتكنولوجيا لأغراض التنمية البشرية وتنمية القدرات المؤسسية من حيث عددها ونطاقها وتعقدها، نظرا لزيادة ذات صلة في عدد الجهات الفاعلة والتحديات التي يتعين مواجهتها.

٣٧ - وبمرور الزمن، نمت مجتمعات الممارسة وشبكات التعاون الاقتصادي والاجتماعي والبيئي فيما بين بلدان الجنوب بحيث أصبحت تضم مهنيين من مختلف التخصصات. وتتشارك منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) مع مؤسسات، من بينها مركز السياسات الدولية لتحقيق النمو الشامل، لإنشاء مجتمع ممارسة بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل الأطفال. والهدف هو تسخير قوى وطاقات أعضاء ذلك المجتمع من أجل تعزيز عملهم الدعوي وتوسيع نطاقه بإشراك ممارسين جدد.

٣٨ - وتلبية لاحتياجات أقل البلدان نموا من القدرات، تدعم أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ عمل فريق خبراء أقل البلدان نموا، الذي يقدم التوجيه التقني للحكومات بشأن صياغة وتنفيذ خططها الوطنية للتكيف مع تغير المناخ. وهذه الأنشطة تعزز تبادل الخبرات، وأفضل الممارسات، والدروس المستفادة، فضلا عن التعلُّم من الأقران عن طريق طرائق مختلفة مثل حلقات العمل التدريبية الإقليمية والمعارض السنوية والإقليمية بشأن الخطط الوطنية، بما في ذلك دراسات الحالة الإفرادية بشأن الخطط.

٣٩ - إن الاستخدام المتزايد لمنصات الانترنت، الذي يعد تقدما كبيرا في مجال تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، يمكِّن منظمات الأمم المتحدة من بناء قدرات بشرية ومؤسسية أقوى مع الشبكات الشريكة من أجل تبادل المعرفة والخبرة والحلول المختلفة. وأنشأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مراكز تميز افتراضية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نُفذت مبادرة البرنامج الإنمائي لإنشاء مجتمعات شاملة ومستدامة جديدة في البلدان الستة التالية: أوغندا، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ورواندا، وفييت نام، وميانمار. وفي بلدين من هذه البلدان، يسَّر البرنامج إنشاء مراكز تميز افتراضية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وهي: مركز لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (http://cvis3.cebem.org/) والآخر لرواندا (http://fonerwa.org/ksp/).

٤٠ - وفي عام ٢٠١٧، أطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في إطار صندوقه لأهداف التنمية المستدامة، مكتبة إلكترونية للممارسات الجيدة والدروس المستفادة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التنمية المستدامة، بما فيها تلك المتصلة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وتضم المكتبة وصلات بالمنشورات الصادرة عن وكالات الأمم المتحدة الرئيسية، والمصارف الإنمائية، والمؤسسات الأكاديمية، وتزخر بموارد معرفية واسعة تهدف إلى تيسير التعاون بين البلدان النامية وتبادل خبراتها في مجال تنفيذ البرامج المشتركة.

٤١ - ولبرنامج متطوعي الأمم المتحدة خدمة للعمل التطوعي باستخدام الانترنت تدعم التبادلات فيما بين بلدان الجنوب عن طريق تعبئة المتطوعين من الجنوب العالمي للإسهام في تحقيق السلام والتنمية. وتربط هذه الخدمة المنظمات بالمتطوعين على الإنترنت الذين يسهمون بمهاراتهم عبر الإنترنت في تعزيز أثر

أعمال السلام والتنمية. وتتميز هذه الخدمة بشكل خاص بتعزيزها للتعاون الشامل فيما بين بلدان الجنوب. ففي عام ٢٠١٧، قدم المتطوعون، الذين جاء ٧٠ في المائة منهم (٨٩٣ ١٧ متطوعا) من بلدان نامية، الدعم لمنظمات غير حكومية ومؤسسات عامة ووكالات تابعة للأمم المتحدة تعمل في الجنوب العالمي. وقد ربط البرنامج، من خلال خدمة العمل التطوعي باستخدام الإنترنت التابعة له، ٥٠٠ ٣ منظمة بالخبرات الموجودة في أنحاء العالم بطريقة مباشرة.

٤٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقدت كلية موظفي منظومة الأمم المتحدة دورة سنوية في بون بشأن الكيفية التي تقوم بها الأمم المتحدة بدور حفَّاز دعما للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وتساعد هذه الدورة على كفالة أن يكون لدى مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية موظفون مدربون على تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب باعتباره جزءا من هدف الأمين العام المتمثل في إعادة تنظيم المنظومة من أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

٤٣ - ويُشرك مكتب التعاون فيما بين بلدان الجنوب منظمات الأمم المتحدة والدول الأعضاء من خلال بوابته الإلكترونية المبتكرة (www.unsouthsouth.org). وتعمل هذه البوابة، التي تعرض العمل الذي يضطلع به الشركاء العديدون فيما يتعلق بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في مجال تركيز كل منهم، بوصفها أداة تربط بين الوكالات والحكومات، وتمكنها من تبادل المعرفة، وتحديد مواقع الخبراء، والاضطلاع بأعمال التوعية والدعوة بشأن القضايا ذات الأهمية الحاسمة بالنسبة للجنوب. وهذه البوابة متاحة بثلاث من لغات الأمم المتحدة الرسمية، وستكون متاحة باللغات الروسية والصينية والعربية بنهاية عام ٢٠١٨.

بناء الشراكات والتمويل المبتكر

٤٤ - يشكل الهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة تحديا للمجتمع الدولي يتمثل في تسخير الشراكات فيما بين بلدان الجنوب كوسيلة لاستخدام العلم والتكنولوجيا والابتكار من أجل تحقيق خطة عام ٢٠٣٠. وتشير التجربة إلى أن هذه الشراكات ضرورية لتعبئة الدراية التقنية، ونقل التكنولوجيا، وتمويل التنمية، وتقديم المساهمات العينية لأغراض التنمية. وكان إنشاء مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نموا، الذي أطلق رسميا في البلد المضيف، تركيا، في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، إنجازا هاما في مجال نقل التكنولوجيا فيما بين بلدان الجنوب خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٤٥ - ولتسخير المساهمة التكميلية للشراكات فيما بين بلدان الجنوب في التنمية المستدامة على نحو أفضل، أنشأت منظمات الأمم المتحدة وشركاؤها عددا متزايدا من مراكز التميز، ومرافق التمويل، والصناديق الاستئمانية، وغيرها من الآليات لتحقيق أقصى أثر إنمائي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. فعلى سبيل المثال، ثمة اتجاه ملحوظ وهو إنشاء مراكز تميز وصناديق استئمانية لحفز تعاون أكبر فيما بين بلدان الجنوب بين الاقتصادات الناشئة والبلدان النامية الأخرى، مما يبين الدور الذي تقوم به اقتصاديات الجنوب الدينامية حيث تضطلع بمسؤوليات عالمية أكبر وفقا لمبادئ التضامن فيما بين بلدان الجنوب. ويوفر مركزا التميز في البرازيل والصين التابعان لبرنامج الأغذية العالمي آلية تسهل تبادل المعلومات بشأن الجهود المبذولة لتحسين الأمن الغذائي والتغذية.

٤٦ - وتدعم اللجنة الاقتصادية لأوروبا التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من خلال مركز التميز للشراكات الدولية بين القطاعين العام والخاص التابع لها. وسعيا لتحقيق هدفه المتمثل في

اختصار الوقت والتكلفة اللازمين لتسهيل إنشاء وتنفيذ الشراكات بين القطاعين العام والخاص، يقوم المركز بإعداد ونشر أفضل الممارسات والمعايير الدولية المتعلقة بهذه الشراكات، ويوفر التدريب للموظفين العموميين وغيرهم من أصحاب المصلحة.

٤٧ - ونظام الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة الإقليمي المتكامل لأفريقيا وآسيا، الذي أنشأته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في عام ٢٠٠٩ من خلال صندوقها الاستئماني المتعدد المانحين، هو مؤسسة حكومية دولية تملكها وتديرها الدول الأعضاء فيها والتي يزيد عددها على ٣٠ دولة والبلدان المتعاونة معها. ويمكِّن نظام الإنذار المبكر الدول الأعضاء من جمع البيانات بتكلفة أقل بكثير من نُظم الإنذار المبكر الفردية، وبخاصة فيما يتعلق بالأخطار الكبيرة الأثر والمنخفضة الوتيرة.

٤٨ - وثمة صندوق استئماني ابتكاري جديد أنشأته اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، يدعم شراكة أقاليمية تربط بين أصحاب المصلحة في آسيا وأمريكا اللاتينية. وقد عملت كلتا اللجنتين الإقليميتين خلال النصف الأول من عام ٢٠١٧ مع الأمانة السيبرية لمنتدى التعاون بين شرق آسيا وأمريكا اللاتينية في تصميم الصندوق الاستئماني لدعم المشاريع التي تعزز التعاون الأقاليمي بين الدول الأعضاء في المنتدى البالغ عددها ٣٦ دولة. وترتكز العلاقات التآزرية على: تعزيز التجارة والاستثمار؛ والعلم والتكنولوجيا والابتكار؛ والهياكل الأساسية والنقل؛ والسياسات العامة والشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل تحقيق النمو المستدام؛ والسياسات العامة الرامية إلى الحد من عدم المساواة وتحسين التماسك الاجتماعي.

٤٩ - وتُعد مرافق التمويل آلية إضافية تُنشؤها منظمات عديدة تابعة للأمم المتحدة مع شركاء من القطاع العام و/أو القطاع الخاص لدعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وفي أوائل عام ٢٠١٨، وقع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ووزارة المالية الصينية على اتفاق أموال تكميلية ينشئ مرفق التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي المشترك بين الصندوق والصين لزيادة تعزيز مشاركة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في هذا النوع من التعاون. وتشمل الأنشطة التي سيمولها هذا المرفق تبادل المعرفة في المجالات التي تشملها ولاية الصندوق وبناء القدرات لمقرري السياسة، والممارسين الإنمائيين، وموظفي المشاريع، والمنظمات غير الحكومية وغيرهم في البلدان النامية. وتشمل هذه الأنشطة أيضا تعبئة الموارد من القطاع الخاص في الصين وغيرها من البلدان النامية، وتعزيز الاستثمارات الريفية فيما بين بلدان الجنوب عن طريق تحديد فرص الاستثمار الريفي في الجنوب العالمي، مثل الشراكات بين القطاعين العام والخاص والصلات بين الأعمال التجارية عبر البلدان النامية.

٥٠ - ويستخدم برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين للارتقاء بمستوى الأحياء الفقيرة. ويعزز البرنامج برنامجه التشاركي للنهوض بالأحياء الفقيرة من خلال التعاون مع المفوضية الأوروبية وأمانة مجموعة الدول الأفريقية ومجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ. ومن خلال هذا البرنامج، وصل موئل الأمم المتحدة إلى ٣٥ بلدا في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، بما في ذلك ١٦٠ مدينة. ووفر الإطار التمكيني اللازم لتحسين حياة مليونين على الأقل من سكان الأحياء الفقيرة، استنادا إلى مبدئه الأساسي المتمثل في ”ألا يتخلف أحد عن الركب“.

٥١ - وتدرج مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين التعاون فيما بين بلدان الجنوب ضمن عملية شراكاتها الشاملة مع الجهات الفاعلة التي تقدم الدعم لإيجاد حل لحالة اللاجئين. ويشكل تعزيز وتنويع هذه الشراكات أحد الأولويات الاستراتيجية للمفوضية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١.[٧]

دعم الأمم المتحدة للمبادرات الإقليمية والأقاليمية لبلدان الجنوب

٥٢ - يمكِّن العديد من أنشطة بلدان الجنوب التي تدعمها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية البلدان النامية من إيجاد ثقافة تعاون متعدد الأطراف لمواجهة التحديات الإقليمية والعالمية المشتركة. ويعد التعاون فيما بين بلدان الجنوب أساسيا أيضا للعمليات الإدارية وعمليات اتخاذ القرار، بما في ذلك توفير أطر عمل تعاونية وبرامج عابرة للحدود وأقاليمية، فضلا عن المعايير والترتيبات التنظيمية وآليات التنفيذ ومنافع عامة أخرى عديدة. فعلى سبيل المثال، يُيسر مكتب الأمم المتحدة للحد من أخطار الكوارث التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من خلال تبادل الممارسات الجيدة والخبرة على الصعيدين العالمي والإقليمي بصورة رئيسية من خلال المنصات الإقليمية والعالمية المعنية بالحد من أخطار الكوارث. ويدعم المكتب أيضا تعزيز قدرة المنظمات الحكومية الدولية الإقليمية في جميع الجماعات الاقتصادية الإقليمية التي لديها برامج متكاملة للحد من أخطار الكوارث، ويرصد تنفيذ إطار سنداي للحد من أخطار الكوارث بوصفه أساسا لبرامجها وسياساتها الداخلية واستراتيجياتها دون الإقليمية.

٥٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الدعم لإنشاء ”مجتمع تبادل الحلول لأفريقيا“، وهو مجتمع ممارسة يشمل عمليات تبادل للمعرفة للمهنيين الأفريقيين فيما بين بلدان الجنوب (http://solutionexchange-un.net/Africa). ويضم هذا المجتمع ٨٠١ من الأعضاء، منهم مخططو تنمية أفريقيون (٥٢ في المائة من المجموع) من ٥١ بلدا أفريقيا، وممثلون لمجتمعات إحصائية أفريقية (٤٨ في المائة من المجموع) من ٢٢ بلدا أفريقيا.[٨] وقادت اللجنة أيضا التعاون بشأن إنشاء اتحاد وقف التدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا. ومن خلال التعاون مع مركز السياسة التجارية والقانون بجامعة كارلتون في أوتاوا، تقدم اللجنة المساعدة التقنية للدول الأعضاء الأفريقية وأصحاب المصلحة التابعين لها في تصميم استراتيجيات التجارة والتنمية الاقتصادية الدولية والتفاوض بشأنها وتنفيذها.

٥٤ - وتستخدم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ منتدياتها المتعلقة بالسياسة، وشبكاتها للمعارف والممارسين، وأنشطتها لبناء القدرات من أجل مساعدة الكثير من البلدان النامية، مع تركيز خاص على أقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية. ومن خلال شبكة الأمم المتحدة لخبراء التجارة اللاورقية والنقل في آسيا والمحيط الهادئ، تعقد اللجنة اجتماعات للخبراء من تايلند، وجمهورية كوريا، وسنغافورة، وماليزيا لتبادل الخبرات والممارسات الجيدة من أجل إنشاء حلول تجارية قائمة على النافذة الوحيدة ولاورقية مع بوتان وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وكمبوديا، ومنغوليا. وبالإضافة إلى ذلك، نظمت اللجنة، بالاشتراك مع منظمة التجارة العالمية، أنشطة

(٧) انظر: http://www.unhcr.org/5894558d4.pdf.

(٨) انظر: https://www.uneca.org/stories/eca-launches-african-statistical-community.

بناء قدرات لدورات البحث والتدريب التقني، فضلا عن حلقات عمل بشأن الاتفاقات التجارية في المنطقة.

٥٥ - ولدعم قدرة المكاتب الإحصائية الوطنية في أمريكا اللاتينية، واصل المركز الديمغرافي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التابع للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تحسين برمجياته الحاسوبية التفاعلية من أجل استرجاع البيانات للمناطق الصغيرة بواسطة الحواسيب الخفيفة (REDATAM)، التي تستخدم لتجهيز ومسح التعدادات وبيانات المسح للتحليل المحلي والإقليمي، لتقديم المساعدة التقنية والدعم للمكاتب الإحصائية الوطنية. وفي الوقت الحالي، هناك قرابة ١ ٦٠٠ مستخدم مسجل لهذه البرمجيات.

٥٦ - وفي أيار/مايو ٢٠١٧، اعتمدت الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية في أفريقيا ''التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتوفير العمل اللائق في أفريقيا''، وهو إطار عمل في سياق خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣. وينص هذا الإطار على إنشاء مرفق لتنسيق التعاون فيما بين بلدان الجنوب في أفريقيا.[٩] وبالإضافة إلى ذلك، تيسر منظمة العمل الدولية وحكومة الصين التعلُّم الإقليمي بين الصين والدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، بما في ذلك تبادل المعرفة بشأن خدمات التوظيف بين بلدان الرابطة + ثلاثة.

٥٧ - وعزز مركز التميز لمكافحة الجوع في البرازيل التابع لبرنامج الأغذية العالمي المبادرات التي تركز على خدمات تعزيز القدرات في نُهج القضاء على الجوع. وقدم المركز الدعم أيضا لأعمال الاتحاد الأفريقي المتعلقة بإنشاء شبكة تغذية مدرسية لعموم أفريقيا، مما يمكن البلدان في المنطقة من المشاركة كمقدمي حلول وملتمسي حلول في مبادرات التعلُّم من الأقران.

٥٨ - واستجابت منظمة الصحة العالمية لطلبات الدول الأعضاء تعزيز قدرة موظفي العلاقات الدولية على الاضطلاع بالدبلوماسية ذات الصلة بالصحة في منطقة أمريكا اللاتينية. وأنشأت منظمة الصحة للبلدان الأمريكية برنامجاً لتعزيز التعاون بشأن المسائل الصحية في الأمريكتين في شراكة مع مركز العلاقات الدولية في مجال الصحة التابع لمؤسسة أوزوالد كروز، الذي يعزز التآزر من أجل الصحة العالمية والتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وشارك ممثلو ٣٣ دولة عضوا في برنامج تدريب ذي صلة بشأن مجالات منها الدبلوماسية والتعاون في مجال الصحة، والتحديات الصحية العالمية، والحوكمة الصحية العالمية، والصحة في عمليات تحقيق التكامل الإقليمي ودون الإقليمي، والمسائل الصحية في السياسة الخارجية في الأمريكتين.

٥٩ - وتستخدم بعض منظمات الأمم المتحدة نُهج التعاون فيما بين بلدان الجنوب في توفير الخدمات الاستشارية وغيرها من الخدمات في حالات الطوارئ. ويقدم برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، من خلال مرافقه للدعم التقني، دعم الخبراء الاستشاري التقني السريع من أقرب المصادر إلى البلدان التي تطلب المساعدة في مكافحة وباء الإيدز.

(٩) منظمة العمل الدولية، ''التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل توفير العمل اللائق في افريقيا (إطار العمل)''، آذار/مارس ٢٠١٧.

٦٠ - ويسرت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الزيارات بين ممثلي الحكومات المشاركين في إطار الأمم المتحدة الشامل للتعامل مع مسألة اللاجئين[١٠] حتى يمكنهم التعلُّم بعضهم من بعض. وفي هذا الصدد، رحبت أوغندا ببعثة من إثيوبيا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وملاوي لتبادل المعرفة والممارسات الجيدة.

الرصد والتقييم والإبلاغ

٦١ - يواجه كثير من كيانات الأمم المتحدة صعوبات في رصد وتقييم ما تقدمه من دعم لمبادرات بلدان الجنوب، بيد أن بعضها صمم منهجيات لتقييم الأداء وقياس أثر تدخلاتها المختلفة. واعتمدت منظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأغذية العالمي نهجا تعاونيا لرصد وتقييم مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي استنادا إلى رؤيتها المشتركة ونُهجها التكميلية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وعلى وجه الخصوص، اتفقت الوكالات الثلاث على إعداد مؤشرات استنادا إلى خطة عام ٢٠٣٠ لاستخدامها في قياس مشاريع وبرامج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في مجال اختصاص كل منها. ووضعت منظمة الأغذية والزراعة قاعدة بيانات عالمية لمبادراتها للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وهي متاحة للجمهور على موقعها الشبكي ويمكن البحث فيها على خريطة تفاعلية (http://www.fao.org/south-south-gateway/en/).

٦٢ - وفي الأمريكتين، تدعم اللجنة المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب التابعة للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي جهود الدول الأعضاء الرامية إلى تحسين تحديد ورصد وتقييم جهودها للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وتقديم التقارير عنها. وتقدم الأمانة التقنية للجنة تقريرا كل سنتين عن أنشطة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في دورات اللجنة.

٦٣ - وفي صندوق الأمم المتحدة للسكان، أنشئت آليات لتخطيط ورصد التعاون فيما بين بلدان الجنوب من خلال أداة داخلية للتخطيط والإبلاغ، وهي نظام المعلومات الاستراتيجية. وتستطيع المكاتب الميدانية، باستخدام هذا التطبيق الإلكتروني، إدراج وبيان استخدامها للتعاون فيما بين بلدان الجنوب لتحقيق النتائج، ولتتبع التقدم المحرز. وعلاوة على ذلك، أنشأ الصندوق، في نظامه لتخطيط الموارد، ”وسما“ ماليا لتتبع النفقات على التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ويتتبع الصندوق المساهمات المقدمة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب على المستوى القطري بطريقة مماثلة من خلال تقاريره السنوية، ومن خلال إطاره المتكامل للنتائج والموارد، الذي يُعد مؤشرا عالميا مخصصا لنواتج التعاون فيما بين بلدان الجنوب و ”علامة“ لذلك التعاون.

٦٤ - وفي الخطة الاستراتيجية السابقة لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، كان يتم تتبع المساهمات والنتائج المتعلقة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والإبلاغ عنها من خلال التقارير السنوية للمكاتب القطرية، وكانت تتضمن فرعا خاصا بشأن المشاركة في التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

(١٠) القرار ١/٧١، المرفق الأول.

دال – القيود المؤسسية والتشغيلية التي تواجهها منظمات الأمم المتحدة في تقديم الدعم الأمثل للتعاون فيما بين بلدان الجنوب

٦٥ – تبين دراسة استقصائية مشتركة بين وكالات الأمم المتحدة أجراها في عام ٢٠١٨ مكتب التعاون فيما بين بلدان الجنوب أن عدم وجود استراتيجية على نطاق المنظومة هو العامل الرئيسي الذي يعوق تقديم الدعم الأمثل للتعاون فيما بين بلدان الجنوب على مستوى السياسات والمستوى التشغيلي في عدة وكالات. ويعوق أيضا انخفاض مستوى التمويل الأساسي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب القيام باستجابة فعالة للطلبات العديدة المقدمة من الدول الأعضاء للحصول على مساعدة الأمم المتحدة. وتمثل محدودية عدد الموظفين المخصصين لمجال العمل المتنامي هذا تحديا آخر، شأنها شأن المعرفة غير الكافية بطرائق التعاون فيما بين بلدان الجنوب في بعض مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وفضلا عن ذلك، يسلط مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب الضوء على صعوبة تحديد الشركاء في الجنوب ذوي الخبرة في مجال مكافحة الإرهاب.

٦٦ – وعلى الصعيد القطري، كثيرا ما يفضي ضعف التنسيق بين الوكالات إلى عدم وضوح الأدوار، بينما يشكل الاختلاف بين التصورات في المقر والمكاتب القطرية والأفرقة القطرية تحديات. ويزيد من تعقد عمليات التنفيذ تعدد الشركاء وتباين المصالح في مبادرات بلدان الجنوب. ويشكل تحديد الإمداد بقدرات وطلبات بلدان الجنوب وتلبيته من خلال استخدام المنصات الإلكترونية عملية مكلفة غالبا ما يعوقها العجز في الميزانيات. وينبغي لاستراتيجية الأمم المتحدة على نطاق المنظومة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، التي يتولى مكتب التعاون فيما بين بلدان الجنوب تنسيقها بالتشاور مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى، أن تُسهم في تخفيف بعض هذه العقبات.

ثالثا – تعزيز تنسيق واتساق دعم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب

٦٧ – في عام ٢٠١٨، أعد مكتب التعاون فيما بين بلدان الجنوب إطاره الاستراتيجي للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، مشفوعا بحافظة للأنشطة الرامية إلى تعزيز اتساق وتنسيق الدعم المقدم إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي عبر منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. ويستند الإطار الاستراتيجي، الذي قدم إلى المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في حزيران/يونيه ٢٠١٨، إلى الآراء التي أعربت عنها الدول الأعضاء خلال المشاورات المختلفة وإلى التدابير الرامية إلى زيادة تعزيز المكتب، على النحو المبين في تقريري إلى اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب (SSC/19/3).

٦٨ – وتنفيذاً لهذا الإطار، يركز مكتب التعاون فيما بين بلدان الجنوب أعماله على تمكين الدول الأعضاء من القيام باختيارات سياساتية مستنيرة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، والتنسيق الفعال لما تقدمه الأمم المتحدة من دعم لذلك التعاون. ويلتزم المكتب أيضا بمساعدة الدول الأعضاء في تنميتها القدرات من خلال تبادل المعرفة والخبرات فيما بين بلدان الجنوب، وإنشاء شراكات استراتيجية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لدعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

٦٩ - واستجابة لتوجيهات الدول الأعضاء، يعقد مكتب التعاون فيما بين بلدان الجنوب مشاورات حكومية دولية ومشتركة بين الوكالات، بما في ذلك بشأن مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب المقرر عقده في عام ٢٠١٩. وقد تمخضت هذه المشاورات عن أفكار عديدة تسترشد بها الأعمال التحضيرية الجارية لذلك المؤتمر.

٧٠ - وكما طلبت الدول الأعضاء، أنشئت آلية رسمية ومعززة للتنسيق بين الوكالات. وهذه الآلية التي يتولى تنسيقها مكتب التعاون فيما بين بلدان الجنوب، تشجع تقديم الدعم المشترك إلى مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وتبادل المعلومات بشأن الأنشطة الإنمائية والنتائج المتحققة. وقد عين ما مجموعه ٢٧ من كيانات الأمم المتحدة بالفعل جهات تنسيق لهذه الآلية، مما سيدعم أيضا وضع استراتيجية على نطاق المنظومة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وتقديم مدخلات موضوعية من كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لإثراء المناقشات بين الدول الأعضاء تحضيرا للمؤتمر الرفيع المستوى المقرر عقده في عام ٢٠١٩.

٧١ - وكما ذكر آنفا، يقوم مكتب التعاون فيما بين بلدان الجنوب بتنسيق وتنفيذ خطة عمل التعاون فيما بين بلدان الجنوب لاستراتيجيتي للمشاركة فيما يتعلق بتغير المناخ (٢٠٢١-٢٠١٧). ويجري تنفيذ خطة العمل من خلال تعزيز التعاون بين كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وتعزيز الشراكات بين مختلف الأطراف المعنية.

٧٢ - وواصل المكتب عقد الاجتماعات المتعلقة بالمعرض العالمي السنوي للتنمية القائمة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب والاجتماعات ذات الصلة المشتركة بين الوكالات. وفي عام ٢٠١٧، استضافت حكومة تركيا المعرض. وشارك أكثر من ٨٠٠ مندوب من أكثر من ١٢٠ دولة عضوا في ذلك الحدث الذي دام أربعة أيام، وحضروا ٣٧ دورة، وقدموا أكثر من ٢٠٠ حل. وسيعقد المعرض القادم، والذي يوافق مرور عشر سنوات على إقامة المعرض الأول في عام ٢٠٠٨، في مقر الأمم المتحدة بنيويورك في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨.

٧٣ - وكثف مكتب التعاون فيما بين بلدان الجنوب العمل من أجل إنشاء شراكات لدعم الدول الأعضاء في مجال تعزيز وتوسيع نطاق مبادراتها فيما بين بلدان الجنوب. ودخل المكتب في اتفاقات شراكة مع: كيانات وطنية منتمية إلى ١٢ دولة عضوا؛ و ٢٣ من المنظمات التابعة للأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية؛ و ١٢ من منظمات المجتمع المدني والمؤسسات والمعاهد الأكاديمية.

٧٤ - وقام مكتب التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بالاشتراك مع الشركاء الحكوميين وشركاء الأمم المتحدة، بحصر وتوثيق ونشر الحلول الإنمائية في تسعة أعداد من سلسلته ”أعمال التعاون فيما بين بلدان الجنوب“، وهناك أكثر من ٢٠ عددا إضافيا يجري إنتاجها حاليا. وأعد المكتب أيضا منشورين بشأن الممارسات الجيدة في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، يجملان أكثر من ١٠٠ حل جنوبي تشمل جميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر.

٧٥ - وتربط البوابة الإلكترونية لمكتب التعاون فيما بين بلدان الجنوب (www.unsouthsouth.org) بين وكالات الأمم المتحدة والحكومات، وتيسر المشاركة، وتبادل المعارف، فضلا عن التوعية والدعوة بشأن المسائل ذات الأهمية البالغة بالنسبة للجنوب. وبالإضافة إلى ذلك، يعرض ١٤ من شركاء منظومة

الأمم المتحدة مبادرات للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في مجالات تركيز كل منهم باستخدام البوابة الإلكترونية.

٧٦ - واستجابة لدعوتي، يدعم مكتب التعاون فيما بين بلدان الجنوب إعداد التقرير المستقل الأول بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وسيستعرض التقرير تاريخ وتحول أطر العمل التآزرية لهذا التعاون، وكيف يمكن زيادة دعمها، بما في ذلك كيفية إسهامها في تحقيق خطة عام ٢٠٣٠، بالنظر إلى سياقها العالمي. وسيسهم التقرير في المداولات التي ستجري في المؤتمر الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٧٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وقّع مكتب التعاون فيما بين بلدان الجنوب اتفاقي شراكة مع معهدين تابعين لجامعة بكين: الاتفاق الأول، مع مركز علم الاقتصاد الهيكلي الجديد، ويدعم إطلاق ائتلاف عالمي لشبكات مراكز فكر التعاون فيما بين بلدان الجنوب؛ والاتفاق الثاني، مع معهد التعاون والتنمية فيما بين بلدان الجنوب، ويعزز القيادة الشبابية وتنمية القدرات من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب ويدعم إنشاء سلسلة محاضرات بعنوان ”كراسي جامعية بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والأمم المتحدة“.

٧٨ - وعلى الصعيد الإقليمي، تواصل شعبة الدول العربية وأوروبا ورابطة الدول المستقلة التابعة لمكتب التعاون فيما بين بلدان الجنوب عقد منتديات للتواصل الشبكي الإقليمي كساحة يتبادل فيها أصحاب المصلحة المعرفة بشأن أفضل الممارسات ويعمقون فيها فهمهم لدور التعاون فيما بين بلدان الجنوب في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وركز المنتدى الرابع، الذي عُقد في إسطنبول في حزيران/يونيه ٢٠١٨، الاهتمام على الكيفية التي يمكن بها إشراك القطاع الخاص في المساهمة في تحقيق أهداف خطة عام ٢٠٣٠ من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وتقوم الشعبة، بالتعاون مع كلية موظفي منظومة الأمم المتحدة بتدريب ممثلي وكالات التعاون التقني وجهات التنسيق الوطنية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب على اتجاهات التعاون فيما بين بلدان الجنوب ونماذجه وفوائده فيما يتعلق بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وبالإضافة إلى ذلك، تنشر الشعبة الممارسات الجيدة بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتقارير الإقليمية بشأن ما له من قيمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتقوم الشعبة أيضا بتقييم اتجاهات هذا التعاون والفرص المتاحة له في الجبل الأسود، وجورجيا، وجيبوتي.

٧٩ - وصممت شعبة آسيا والمحيط الهادئ التابعة لمكتب التعاون فيما بين بلدان الجنوب حيزا على البوابة الإلكترونية للمكتب لتسهيل تبادل المعرفة وتوفير المعلومات عن جهات التنسيق الوطنية وجهات التنسيق التابعة لوكالات الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك الأحداث ذات الصلة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب التي تتم في المنطقة. وتقوم الشعبة، بالإضافة إلى مشاركتها في آلية التنسيق الإقليمية بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، بمسح المبادرات الرئيسية فيما بين بلدان الجنوب المضطلع بها في المنطقة. وتعمل الشعبة مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ من أجل عقد اجتماعات تشاورية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ بشأن مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب وتساعد اللجنة على إطلاق منتدى إقليمي لمديري التعاون الإنمائي بشأن مسائل التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٨٠ - ويواصل مكتب التعاون فيما بين بلدان الجنوب إدارة الصناديق الاستئمانية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب ودعم المبادرات القائمة على الطلب للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وفي عام ٢٠١٧، قدمت الهند مساهمة غير مسبوقة إلى الصناديق الاستئمانية التي يديرها المكتب حيث أطلقت صندوق المشاركة الإنمائية بين الهند والأمم المتحدة بقيمة ١٠٠ مليون دولار. وخلال العام الماضي، تمت الموافقة على ٢٢ مشروعا في ٢٥ بلدا مشاركا لدعم مشاريع التنمية المستدامة المملوكة للجنوب والقائمة على الطلب. وقدمت الهند مبلغا إضافيا قدره ٥٠ مليون دولار لمشاريع في الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة. وقدم المكتب أيضا موارد تحفيزية لدعم المشاريع التعاونية المتعلقة بتغير المناخ والمجالات ذات الأولوية الأخرى في البلدان النامية.

٨١ - وقام صندوق الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، الذي تلقى مساهمات قدرها ٨,٧ ملايين دولار، باستخدام هذه الموارد في ثمانية مشاريع عالمية. وبالإضافة إلى ذلك، تلقى مرفق التخفيف من وطأة الفقر والجوع، وهو صندوق استئماني مخصص داخل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أنشأته حكومات البرازيل وجنوب أفريقيا والهند، مساهمات قدرها مليونا دولار واستخدم ما يقرب من ٣,٥ ملايين دولار في ١٠ مشاريع؛ واستخدم الصندوق الاستئماني بيريز- غيريرو الذي تلقى مساهمات قدرها ٠,٣٤ مليون دولار مبلغ ٠,٤٢ مليون دولار في ٢٦ مشروعا.[١١]

٨٢ - وأجرت وحدة التفتيش المشتركة للأمم المتحدة في عام ٢٠١٨ استعراضا تبين منه أن معظم كيانات الأمم المتحدة التي قامت بدراسة استقصائية لها تقدر الدور القيادي والتنسيقي الذي يقوم به مكتب التعاون فيما بين بلدان الجنوب في ترسيخ التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي عبر منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.[١٢]

٨٣ - وعزز مكتب التعاون فيما بين بلدان الجنوب إدارة البرامج ورصدها وتقييمها في خطته الاستراتيجية الجديدة تمشيا مع توصيات التقييم النهائي لإطاره الاستراتيجي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. ونفذ جميع التوصيات البالغ عددها ١٦ المتعلقة بأنشطته والتي قدمها مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مراجعته للحسابات عام ٢٠١٦، بما في ذلك توضيح علاقات الإدارة، وتسلسلها الإداري ومهامها لتحسين الشفافية، والمساءلة والكفاءة[١٣] وفي هذا السياق، نفذ المكتب أيضا توصيات فريق الاستشارات الإدارية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لضمان مواءمة هيكل ملاك موظفيه مع ولاياته الأساسية، وتعزيز أثره عبر منظومة الأمم المتحدة. ولتحسين كفاءته التشغيلية، اعتمد المكتب أيضا توزيعا أوضح للمسؤوليات بين الموظفين.

٨٤ - وبالإضافة إلى ذلك، أنشأ مكتب التعاون فيما بين بلدان الجنوب وحدة لدعم البرامج برئاسة نائب المدير لكفالة اتساق جميع العمليات مع سياسات وإجراءات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واتخذ خطوات لتحقيق تكافؤ أفضل بين الجنسين. وتمشيا مع معايير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإجراءاته

---

(١١) للاطلاع على مزيد من المعلومات عن إدارة الصناديق، انظر https://www.unsouthsouth.org/our-work/south-south-trust-fund-management/.

(١٢) JIU/REP/2018/2 ”تقرير مرحلي عن التوصيات الواردة في استعراض التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في منظومة الأمم المتحدة (وحدة التفتيش المشتركة (JIU/REP/2011/3))“.

(١٣) انظر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات، التقرير رقم ١٧٥٤، شباط/فبراير ٢٠١٧، ”مراجعة حسابات مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب“.

عززت الوحدة شـــفافية ومســـاءلة المكتب من خلال تقديم خطة عمل متكاملة للمكتب إلى البرنامج الإنمائي كجزء من خطة الموارد السنوية للمنظمة.

٨٥ - وفي جهود إضافية لتحسين الشفافية والمساءلة، وكما أوصت مراجعة الحسابات لعام ٢٠١٦، صـــمم مكتب التعاون فيما بين بلدان الجنوب خطة تقييم شـــاملة على نطاق المكتب لتتبع التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الواردة في إطاره الاستراتيجي والإبلاغ عنها. وفي هذا الصدد، يتبع المكتب المبادئ التوجيهية الواردة في سياسات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإجراءاته. وتلبية للطلبات الواردة من الدول الأعضاء للحصول على دعم متسق من الأمم المتحدة لمبادراتها الإنمائية، من المقرر أن يتم مواءمة الأنشطة المضطلع بها في الإطار الاستراتيجي الجديد مع الأطر والخطط الاستراتيجية للمنظمات ذات الصلة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

٨٦ - ويواصـل مكتب التعاون فيما بين بلدان الجنوب أيضـا حفز الشـبكة الواسـعة لمكاتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي القطرية، ومنظمات الأمم المتحدة وأفرقتها القطرية، فضـــلا عن شـــبكة جهات التنسيق الوطنية والتابعة للأمم المتحدة بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب حتى لا تعمل بمعزل بعضها عن بعض. وهؤلاء الشـــركاء يمكنون المكتب من حفز إدماج نُهج التعاون فيما بين بلدان الجنوب إزاء التنمية ضمن أدوات السياسات والبرامج الإنمائية المختلفة، بما في ذلك أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية على الصـــعيد القطري. وتحديدا، وقَّع المكتب على اتفاقات شـــراكة ابتكارية مع حكومتي بنما وهندوراس ومع فريقي الأمم المتحدة القطريين في هذين البلدين. وتسهم هذه الاتفاقات في تنسيق أعمال المكتب ووكالات الأمم المتحدة وصـــناديقها وبرامجها العاملة مع الكيانات الحكومية على تعزيز ودعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال توسيع نطاق التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

٨٧ - وسيواصـل مكتب التعاون فيـما بين بلدان الجنوب إعـداد تقارير مديـر برنامـج الأمم المتحدة الإنمائي التي تتضمن تقييمات لعمله كي ما يتم استعراضها في الدورات التي تعقد كل سنتين للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وستقوم الجمعية العامة برصد وتقييم الدعم المقدم من الأمم المتحدة على نطاق المنظومة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، على أســـاس المعلومات التي يقدمها المكتب والواردة في التقارير السنوية للأمين العام. وبالإضافة إلى ذلك، سيلخص المكتب أعماله في تقارير مدير البرنامج الإنمائي المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن تنفيذ الخطة الاســتراتيجية للبرنامج الإنمائي، وســيقدم تقريرا إلى المجلس التنفيذي للبرنامج الإنمائي، وصـــندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بشأن امتثاله لقرار المجلس التنفيذي ٢٠١٨/٥.

رابعا - الاستنتاجات والتوصيات

٨٨ - يحشـــد التعاون فيما بين بلدان الجنوب جهود الجهات الفاعلة المختلفة في الجنوب العالمي من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وإنني أرحب بالمشاركة الموسعة لمنظمات الأمم المتحدة من أجل حفز الروح التعاونية التي يتسم بها التعاون فيما بين بلدان الجنوب لتسهيل تبادلات الخبرة والتكنولوجيا تحقيقا لأهداف التنمية المستدامة.

٨٩ - وأرحب كذلك بالشراكات، والصناديق الاستئمانية، ومراكز التميز التي تنشؤها بلدان الجنوب لدعم التآزر فيما بين بلدان الجنوب؛ وهذه سُبل صالحة لتحقيق التنمية المستدامة بروح التضامن فيما بين بلدان الجنوب.

٩٠ - إن المهنيين الذين ينتظمون في مراكز الفكر، ومجتمعات الممارسة، والشبكات، وأفرقة الخبراء بهدف تعزيز التعلُّم من التجارب فيما بين بلدان الجنوب والتبادلات الأخرى إنما يتيحون فرصا حقيقية لتحسين تنمية القدرات البشرية والمؤسسية في الجنوب العالمي. وإنني أشجع منظمات الأمم المتحدة على المساعدة في توجيه الخبرة المجمَّعة لهؤلاء المهنيين نحو استمرار تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والغايات ذات الصلة من خلال الآليات التعاونية على الصعيدين الوطني ودون الوطني.

٩١ - ويسلط التقرير الضوء على الاتساع المتنامي في نطاق التعاون بين بلدان الجنوب إلى ما يتجاوز التبادلات بين البلدان وداخلها بما يتناسب مع طابعه المتعدد الأطراف المعنية. وهذا الاتجاه يجعل التعاون فيما بين بلدان الجنوب أشمل، وإنني أدعو منظمات الأمم المتحدة إلى إجراء دراسات جدوى و/أو توفير النواتج المعرفية التي هي ضرورية للتنفيذ المتكافئ للبرامج الواسعة النطاق للتعاون فيما بين بلدان الجنوب ونجاحها.

٩٢ - وإنني أرحب بتوسيع نطاق حوارات السياسة فيما بين بلدان الجنوب بشأن سُبل التعجيل بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وينبغي أن تساعد منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على تعظيم الأثر الإنمائي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من خلال دعم التنفيذ المنهجي للاتفاقات التي يتم التوصل إليها خلال حوارات السياسة بالتزامن مع إبلاغ النتائج إلى اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٩٣ - وإنني أطلب من مكتب التعاون فيما بين بلدان الجنوب أن يواصل إدارته لصندوق الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، الذي هو آلية يمكن وصول سائر الكيانات الشريكة للأمم المتحدة إليها من أجل تعبئة الموارد للنهوض بمبادرات بلدان الجنوب.

٩٤ - ولزيادة تحسين اتساق وتنسيق ما تقدمه الأمم المتحدة من دعم للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، أدعو مكتب التعاون فيما بين بلدان الجنوب إلى أن ينسق، بالتشاور مع وكالات الأمم المتحدة، إعداد استراتيجية للأمم المتحدة على نطاق المنظومة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.[١٤] وأطلب أيضا من المكتب تنظيم اجتماعات منتظمة بين الوكالات لتبادل المعرفة والخبرات ولنشر المعلومات عن أنشطة كل منظمة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، استنادا إلى اختصاصاتها وولاياتها الأساسية ذات الصلة.

٩٥ - وأكرر توصيتي بأن تقدم منظومة الأمم المتحدة مدخلات موضوعية لإثراء المناقشات بين الدول الأعضاء، تحضيراً لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، المقرر عقده في عام ٢٠١٩، عن طريق مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، الذي هو أمانة العملية التحضيرية.

---

(١٤) A/72/297، الفقرة ٩٤.